يحددها خبراء مصريون وأجانب

أساسيات «غير غائبة» .. فى برنامج تحديث الصناعة

أكثر من تحد يواجه الاقتصاد المصرى فى طريقه للاندماج فى الاقتصاد العالمى بكل ما يحمله ذلك من متطلبات. ويأتى برنامج تحديث الصناعة المصرية كعملية أساسية وضرورية لمواجهة كل هذه التحديات التى تبدأ بتوافر انتاج ذى جودة وسعر تنافسى وقدرة على اختراق السوق العالمى. وفى هذا التحقيق نتناول مع جميع الأطراف المعنية قضية تحديث الصناعة.. ما هو قائم.. وما سوف يتم.. والآراء الخاصة لرجال الصناعة من أجل نجاح هذا البرنامج فى تحقيق أهدافه..

د. على الصعيدى

د. ثروت آدم

محمد فريد خميس

عبدالمنعم سعودى

نادر رياض

د. ثروت آدم: أهمية الاعتماد على الذات والسرعة فى تنفيذ البرنامج

د. عبدالمنعم سعودى: مرونة كافية لتلبية احتياجات القطاعات الصناعية

نادر رياض: دور للدولة فى نقل وتمويل التكنولوجيا وأهمية المواصفات

يؤكد د. ثروت آدم مدير برنامج التحديث بوزارة الصناعة ان عملية التحديث لن ترقى فى الأداء وترفع من القدرة التنافسية إلا إذا نهضت الصناعات بنفسها وإذا كان مركز تحديث الصناعة قد أعطى جهداً معيناً للمؤسسة الصناعية فمن المنتظر ان تقوم تلك المؤسسة بجهد خمسة أمثال ما يعطيه المركز حتى يتسنى لنا النجاح السريع حيث ان عامل السرعة يعد عاملاً مهماً فى هذا الصدد حيث بدأت المنافسة الضارية تتوغل بالأسواق ودون تردد.

ويضيف ان مركز تحديث الصناعة وضع أمامه تلك الحقائق فكان لزاماً عليه أولاً وقبل كل شىء مساعدة المنشآت الصناعية التى تثبت انها قادرة على انجاز نسبة عالية من القيمة المضافة مع مراعاة عوامل النجاح الملزمة من الجودة والسعر المنافسين.

ويشير د. آدم إلى ضرورة التعلم من الخبرات التى حققت نجاحاً من قبل مع مؤازرة المجهودات التى تبذل من قبل الحكومة من تخفيف الأعباء وتحسين مناخ الأعمال. ويعتبر هذا المناخ بمثابة تشجيع للاستثمار الخارجى المباشر والذى تحتاج مصر منه تقريباً إلى 4 مليارات دولار سنوياً حتى نتمكن من رفع معدل النمو إلى 7٪ أو 8٪ بصفة مستمرة ويأتى ذلك أيضاً من خلال نقل التكنولوجيا العالمية (من الدول) مع زيادة العمالة المحترفة.

ويضيف ان برنامج تحديث الصناعة سيساعد المنشآت الصناعية على ايجاد آلية تحديث مستمرة داخل المصنع ليطور نفسه بنفسه دون الاحتياج لبرامج مخصصة لذلك فإن برامج تحديث الصناعة لن يستمر إلى الأبد ويجب الاستفادة منه بقدر كبير بأسرع ما يمكن.

التسويق الاستراتيجى

ويؤكد د. ثروت آدم ان المركز الآن بصدد تحديث 65 منشأة منها ما كان مدرجا فى برنامج تطوير القطاع الخاص والذى انتهت برامجه فى ديسمبر الماضى، ويقدم مركز التحديث الآن بعد مرور شهرين من بدء العمل به الخدمات فى مجال التسويق الاستراتيجى، التدريب والمعلومات ورفع قدرة الأداء الفنى الإدارى لجميع المصانع المشتركة فى البرنامج.

ويشير د. ثروت آدم إلى شىء مهم لصناع مصر وهو الاعتماد على النفس وتوفير الثقة والقدرة على التغيير لما هو أفضل، مع شعار «بللا حان الوقت للأداء الأمثل».

ويضيف د. عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية انه قد روعى اثناء تصميم البرنامج الخاص بالتحديث ان يكون مرنا للغاية، مستجيباً لاحتياجات قطاع الصناعة ككل وكل مصنع على حدة وتعتبر آراء واقتراحات الصناع هى أساس الخطة وهدف البرنامج خلال سنوات عمله، وسوف يتم دراسة هذه الآراء والاقتراحات من خلال لجنة التحديث بالاتحاد والذى يضم رؤساء جميع الغرف ولديه العديد من الخبراء فى شتى مجالات التحديث لأكثر من 22 الف شركة صناعية.

ويضيف د. سعودى ان الاتحاد قام بحصر خطوط التمويل الميسر المتاحة لقطاع الصناعة والتى توفرها هيئات المعونات وبنوك التنمية المختلفة مثل بنوك التنمية اليابانى والكورى، وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التعمير الألمانى والبنك الدولى وبرنامج التمويل السلعى للمعونة الأمريكية وبرنامج قروض المعونة الإيطالية.

ويشير إلى ان د. على الصعيدى وزير الصناعة قد وافق على وضع شروط قبول الشركات الصناعية لبرنامج التحديث على صفحة وزارة الصناعة واتحاد الصناعات بالانترنت حتى تكون متاحة لجميع الشركات الصناعية مشيراً إلى ان الاتحاد بصدد اقامة وحدة متخصصة بالاتحاد لمعاونة الشركات الصناعية على اختيار أنسب خطوط التمويل لنوع المشروع وحجم التمويل وبلد منشأ المعدات، والضمانات المطلوبة كما ستقوم الوحدة بمعاونة الشركات على ملء الاستمارات المطلوبة وعمل حلقة ربط سواء بالبنك أو الهيئة التى ستقوم بالتمويل مع محاولة ازالة أى معوقات تواجه الشركة الصناعية.

ميزة نسبية

ومن جهته يرى محمد فريد خميس رئيس لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة بمجلس الشورى انه يجب وضع استراتيجية واضحة للصناعات المصرية والتى تدخل فى إطار التحديث ولابد أن تكون هذه الصناعات ذات ميزة نسبية ويكون لديها القدرة على غزو الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ضرورة ان تكون استراتيجية القدرة التنافسية للصناعة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية عليا للتنمية فى مصر، والعمل على تحديد الأولويات على المدى البعيد.

كما يجب ان يكون للدولة دور فى صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية وتوفير الحماية والدعم للصناعات المحلية وللصادرات أيضاً.

وطالب فريد خميس ان تقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية البشرية للاستثمار الأجنبى، مع تنمية الظروف المواتية اللازمة والتركيز على جودة المنتج من خلال استشراف العوائد الاقتصادية وبث مفهوم إدارة الجودة الشاملة فى الاقتصاد الوطنى بصفة عامة وفى الصناعة بصفة خاصة، وضرورة العمل على تشجيع تكوين شركات لنقل التكنولوجيا ومكاتب استشارية لتحديث الصناعة.

ويشير إلى ضرورة بلورة الدور التنموى للقطاع الخاص والمجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال) مع ضرورة زيادة الاهتمام بالانفاق على البحوث والتطوير وربط الحوافز التى تقدمها للمشروعات الخاصة بالقطاع الخاص بتحقيق تقدم ملموس فى مجالات محددة مثل التطور التكنولوجى، وتشغيل العمالة، والتصدير.

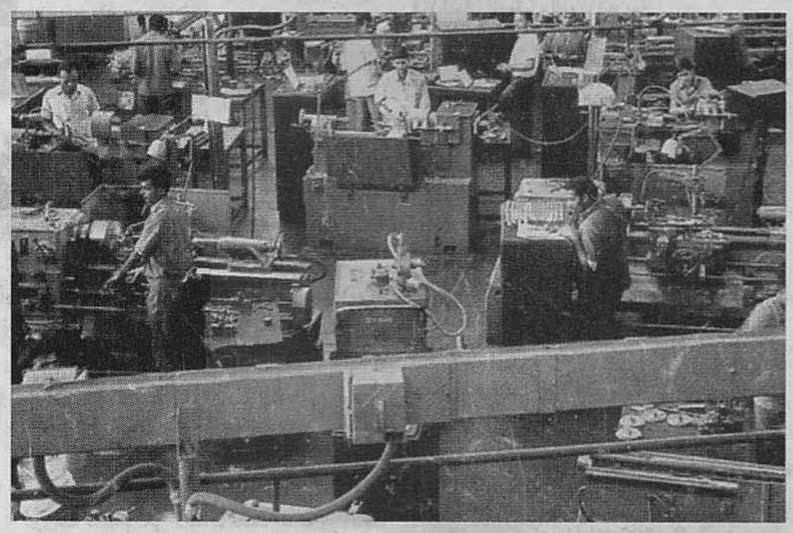

ضرورات

ويرى د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان تحديث الصناعة يستلزم اقامة نموذج جديد يقوم على صناعة المعلومات والتكنولوجيا فيجب ان تساهم الدولة فى تكاليف وتمويل نقل التكنولوجيا للمنشآت التى يراد تحديثها مع توفير المتابعة العملية لنقل التكنولوجيا والاشراف عليها مع تحديد العائد والتكلفة ومدى صلاحية تلك التكنولوجيا المستوردة، بالاضافة إلى الاستعانة بالمركز القومى للبحوث ليمارس دوراً اشرافياً على نقل التكنولوجيا وتقييمها وتسجيلها.

ويركز د. نادر رياض على استخدام المواصفات القياسية وضبط الجودة لعملية التحديث لأنها تلعب دوراً كبيراً فى تطوير الصناعة المصرية وتعتبر أداة جيدة للتأهيل والتعامل مع الأسواق الخاصة بالتصدير.

ويطالب بضرورة تطبيق العقوبة القانونية على من يخالف أية مواصفات قياسية ويرتكب أية حالات غش مع ضرورة توفير الحماية للملكية الفكرية بكل طاقاتها.

الدعم الأوروبى

ومن جانبه يقول فليبس أحد المديرين فى مجلس تحديث الصناعة ان هدف البرنامج هو زيادة الدخل وتعظيم الصادرات عن طريق توفير القدرة التنافسية للقطاع الخاص، على المستوى الدولى مشيراً إلى انه يوجد بالبرنامج مراقب يركز على المهم فى دور الصناعة والإشارة إلى الوضع الخاطئ إذا لم يلتزم البرنامج بإطاره المحدد له.

ويوضح أن السوق الذى سيبحث عنه الإطار العملى لتصدير المنتجات لا يقل عن 600 مليون نسمة، ولقد قام الاتحاد الأوروبى بتدعيم الحكومة المصرية بـ 250 مليون يورو، ويعتبر برنامج تحديث الصناعة المصرية أكبر برنامج يدعم من خلال الاتحاد الأوروبى خلال أوروبا.

واضاف انه يوجد بعض الطموحات يركز عليها مجلس التحديث برئاسة د. على الصعيدى على رأسها تعريف البرنامج لقطاعات الوزارات فى مصر ولقطاعات البنوك ولقطاعات الجامعات والمراكز البحثية، وقال إن ذلك يمثل البداية التى يرتكز عليها البرنامج ثم بعد ذلك يبدأ الربط بين تلك القطاعات للعمل فى إطار واحد.

وأشار فليبس إلى أن مجلس التحديث انشأ 15 مركزاً موزعاً توزيعا جغرافيا بالاضافة إلى 3 مراكز كبرى بالمناطق المختلفة بالجمهورية وسيضاف إليها مركز آخر بالاضافة إلى 20 مركزاً تكنولوجياً متخصصاً، ولقد انتهينا بالفعل من اعطاء 300 شركة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الخبرة والمشورة المبدئية من أجل التحديث.

تحديث 400 فرع

وأشار فليبس إلى أن البرنامج سيعمل على 400 مشروع للتحديث خلال هذا العام حتى تستطيع بعض الشركات ان تحصل على الدورة التدريبية اللازمة وتستعد من أجل التسويق والتصدير والبداية ستكون للشركات التى لها قدرة تنافسية ولديها ميزة جيدة فى صناعتها وعلى قدر كبير من المنافسة العالمية ثم الأقل فالأقل.

واوضح ان التركيز فى المرحلة الأولى سيكون على الشركات بالقاهرة والإسكندرية عن طريق اعطاء الاستشارات الفنية فى مجال الأعمال لتحقيق أهدافها وأغراضها وسوف يتواجد بالبرنامج 4 استشاريين أكفاء فى المجال الاقتصادى بهدف تنمية الصادرات وتحويل تلك الصادرات إلى الأسواق العالمية والبحث فى الأطر القانونية مع وجود وحدة إصلاح السياسات والتى ستكون جسراً لتقديم المعرفة لوزارة الصناعة.

ثلاثة أبعاد

ويضيف فروزن مدير إدارة مكونات التدريب والتنافسية ببرنامج تحديث الصناعة المصرية بوجود ثلاثة ابعاد ذات فاعلية لبرنامج التحديث هى استخدام الموارد والقدرة على التغيير سواء للشركات أو العاملين والبنوك، وسوف يتم عمل مسح تكنولوجى بالتكنولوجيات الجديدة للشركات بالإضافة إلى الاهتمام بكفاءة العاملين والصناع مع توفير الوقف اللازم لتدريب الإداريين ووضعهم فى منافسة نحو الإدارة السليمة.

ويوضح ان كل شركة مؤهلة ستساهم فى رفع كفاءة شركة أخرى غير مؤهلة حتى تكون سلسلة من الشركات المؤهلة من خلال دورات التدريب والاستشارات الفنية والآثار الإيجابية للشركات التى تدخل فى البرنامج، ويشير إلى عنصر آخر وهو عنصر البنوك حيث يعمل البرنامج على تسهيل عملية التمويل للشركات من خلال المؤسسات المالية وتوفير الضمانات اللازمة للبنوك بما يتيح لها السرعة فى الاقراض والذى من شأنه زيادة سرعة اكتمال المشروع وسرعة الحصول على المنتج.

التسويق

كما يرى ستيفالى مسئول التجارة والاستثمار ببرنامج تحديث الصناعة ان مهمة التجارة والاستثمار بالبرنامج تهدف إلى زيادة التصدير والمبيعات للشركات المشتركة بالبرنامج، من أجل جذب مزيد من الاستثمارات التى تعمل على سد العجز التجارى وميزان المدفوعات.

و يهدف البرنامج إلى زيادة عدد الشركات المصدرة من خلال بث أفكار تصديرية ووضع استراتيجيات للترويج والتصدير من خلال التنسيق مع وزارة التجارة الخارجية بالاتجاه إلى التوسع فى عمليات التصدير.

ويقول ستيفالى ان عملية تطوير برنامج القطاع الخاص للتصدير يتم عن طريق دعم منظمات تنمية الصادرات وغرف التجارة والصناعة وجمعيات الاعمال، بالاضافة إلى انشاء شركات للتصدير لوضع فرص واضحة للتصدير للخارج من خلال امداد الشركات بمزايا تنافسية قوية وعلى غرار ما تم فى بعض الدول مثل تركيا والمغرب وتونس.

وأكد ان مصر بها قطاعات ناجحة وسهلة لكى تصل إلى العالمية من هذه القطاعات الصناعات الزراعية وقطاع المنسوجات والأقطان، وقال إنه من المتوقع ان يصل إلى مصر ما يقرب من 85٪ من الشركات الأجنبية للاستثمار فى مصر والتى سيتم وضع التسهيلات الاستثمارية لها.. كما يهدف البرنامج أيضاً من خلال إدارة التجارة والاستثمار إلى تكوين علاقات ومنافسة بين الشركات الأوروبية خاصة لوجود توقيع عقد مشاركة مع الدول الأوروبية والذى تم بين الحكومة المصرية ودول الاتحاد الأوروبى.

■ نتمنى السابع ■